

الى وارث ورث بها والى بها على ما يقتضيه الحال ليس يكون في حكم المسألة في صورة
المسألة كما لو ولد العبد ولينت العمة بنت الخ الى ربع من جهة العموه ولا
من جهة الخواله ولينت الخال الا في كسر والده انك ولا تجعل عليك كذا من العمة
لقد عرفت ولد العمة لانت الخالين يقتسمون المال من العتق على السواء
ثم تقسم ما اصاب كل واحد منهما من ورثته والشاهد على ذلك قول علي
المثال سدس وارث وسدس من اخرى للبنت النصف والنصف الاخرى
المالين واذا اكلت ثا والى الخايم اعلم ومنه ايضا من العقدة عن ابي بصير **مسألة**
في امه هلكت وخلفت اولاد اختين وهو الاخير احداهما خلفت ذرا والآخر
خلفت ابي وزوج وليس لها عمة معروفة ولا ابن ثم تنسب اليه اصلها فادعى جده
انه عصبتها وارثها ليس لها وارث غيره سواه واقام بذلك بينة هل تقبل
بينه ودعواه كما افترى بذلك بعض الفقهاء من كالعرفه ولا تقبل الا تقبل
بينته ولا تنسب دعواه كما هو المنقول والمصلحة في جمع من الاجهه حتى تنسب
جهه الورثة افوتونا ما حوز **احكام العيبه** على باحسين تامه
انما لا تنسب دعواه ولا تنسب ويقبل عن الغواني والرعي والاربعين ومن الرعي
وباقضام عدم سماعها حتى تنسب جهه الورثة ثم كتبت العمة الاربعة باغير
تحت الجواب انها لا تنسب الدعوى ونقله عن الفقيه كقولنا ثم قال اخرجوا به
ما لفظ في صورة السؤال يكون للزوج نصف والا والى الخايم **مسألة**
ونقص من

ونقص من سبعة اسهم للزوج لانه ولو ولد اذت كلهم وبنات الاخت الا في كس
والله اعلم من رفعته الى في الخايم فان الملكى واثر اذت المال كما مسعود
وقضيل فكتب على الجواب ما لفظ قوله في الجواب الثالث مع صورة السؤال الجواب
ولم يظهر لنا في العباد باللفظ فرغ اذا وجد مع الارحام احد الزوجين
فقسم بينهم ما عدا فرضه كقسمه الكل عند عده اسهم وفي الروضه ما هو
من ذلك ثم نقلت حكم الروضه مختصرا ثم قلت فاعلم بذلك انه ليس للارحام الا
ما عدا فرض الزوج على المدهبي حمدا والله اعلم وكتبت بحمدك ولفظ خضر مسعود
بن فضل والملكى فادعى الملكى ناني وارثته سدس مملوه وعصبتها نانا مع بينة
ناني وارثتها كما اوردت لها عمة فممن ففهم بانها لا تنسب اليه والى ما ذكر الي اثبت
جهه الورثة وانتهى بلنقى هو وانما ناني واحد معروف كما اوضح ذلك اليه رضي الله عنهم
فان لم يقم البينة كما ذكر في غير انما يعبر فرض الزوج لذوي الارحام والله اعلم
ثم رفع الي سؤال صورة امه هلكت وليس لها وارث معين لا فرض ولا عصبة الا في
الارحام ونقلتم بتومر منهم مع عدم اسقام سدس المال فادعى رجل القرابيه اليها شهد
تساهدات عدل ان بان فلان فلان وارث هذه الامه والى وارث لها سواه
فهل يقبل هذه الشهادة اذ لا في تناوي اسمر وع اول كتاب الفرض ان هذه
البينة تصح بوث فقالت بن الرفع والعباد وجماع كما لا يخفى فاعلم وعماد